المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوربي بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.د. خلود محمد خميس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6713
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوربي بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية

أ.د خلود محمد خميس
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
Kholood.mohammed@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تعد الدبلوماسية الاداة التنفيذية للسياسة الخارجية للدولة ،فهي تتعامل مع عدة ابعاد (السياسي ،الاقتصادي ،الثقافي، العسكري) فالسياسي يتناول كل ما يتعلق بادامة ونمو الكيان السياسي للدولة في اطار علاقات الصراع والتعاون بين اطراف المجتمع الدولي اما البعد الاقتصادي والذي طور علاقات الامم فيما بينها لتصبح الاعتمادية المتبادلة لتلبية الاحتياجات المعاشية شكلا من اشكال النظام الدولي وفي ضوء دراستنا سنركز حول الكيفية التي تعمل بها الدبلوماسية ودورها لتفعيل أدوات السياسة الخارجية لاعادة بناء علاقات دولية واقليمية من خلال التركيز على الفاعلين في النظام الدولي وعلى السواء الدول و المنظمات والتكتلات وعلى مستويات عدة منها السياسية والعسكرية والاقتصادية الثقافية الأمنية ويعد العراق من الدول التي تضررت خلال الحقب الماضية حتى بعد حصول التغيير عام ٢٠٠٣ لم يمس التغيير السياسة الخارجية العراقية بشكل إيجابي بسبب الازمات التي مر بها العراق جراء حالة عدم الاستقرار التي أصابت كافة مفاصل الداخل وأثرت بالتالي على علاقات العراق الإقليمية والدولية ومن خلال هذه سيتم تسليط الضوء على الدبلوماسية العراقية كيف عملت على استخدام وسائلها المختلفة لأجل تنفيذ اهداف السياسة الخارجية العراقية لاسيما بعد انتصار العراق في حربه ضد تنظيم داعش الإرهابي.

الكلمات المفتاحية :الدبلوماسية،السياسة الخارجية ،العراقية ،الاتحاد الاوربي

The role of diplomacy in activating Iraqi foreign policy towards the European Union after 2003 and its future prospects

Prof. Dr. Kholoud Muhammad Khamis
College of Political Science/Al-Mustansiriya University
Kholood.mohammed@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

Diplomacy is the executive tool for the state's foreign policy. It deals with several dimensions (political, economic, cultural, and military). The political deals with everything related to the maintenance and growth of the state's political entity within the framework of conflict and cooperation relations

between the parties of the international community. As for the economic dimension, which develops the relations of nations among themselves Mutual dependence to meet living needs becomes a form of international system.
In light of our study, we will focus on how diplomacy works and its role to activate foreign policy tools to rebuild international and regional relations by focusing on the actors in the international system, both states, organizations and blocs, and at several levels, including political, military, economic, cultural and security. Iraq is one of the countries that were damaged during Past eras Even after the change occurred in 2003, the change did not affect Iraqi foreign policy positively due to the crises that Iraq went through as a result of the state of instability that affected all aspects of the interior and consequently affected Iraq's regional and international relations. Through this, light will be shed on how Iraqi diplomacy worked to use its various means in order to implement its goals. Iraqi foreign policy, especially after Iraq's victory in its war against the terrorist organization ISIS.
Keywords: diplomacy, foreign policy, Iraq, the European Union

المقدمة

تعد الدبلوماسية الاداة التنفيذية للسياسة الخارجية للدولة ،فهي تتعامل مع عدة ابعاد (السياسي ،الاقتصادي ،الثقافي، العسكري) فالسياسي يتناول كل ما يتعلق بادامة ونمو الكيان السياسي للدولة في اطار علاقات الصراع والتعاون بين اطراف المجتمع الدولي اما البعد الاقتصادي والذي طور علاقات الامم فيما بينها لتصبح الاعتمادية المتبادلة لتلبية الاحتياجات المعاشية شكلا من اشكال النظام الدولي . اما البعد الثقافي والذي عبر عن احساس الشعوب والنخب الحاكمة بان ثقافتها ومبتكراتها هي من المنجزات الانسانية الحضارية وجزء من عوامل قوة الدولة المضافة والتي تساهم في تعزيز سياستها الخارجية والتي تسعى من خلالها لتحقيق المكانة والمنزلة الدولية وهي بهذا الوصف يختلف عن مفهوم العلاقات الثقافية التي سبقت الدبلوماسية من حيث التطبيق بوصفها عملية تبادل ثقافي اما العسكري والذي يعد في اغلب الاحيان العنصر الحاسم في بقاء هيبة الدولة وصيانتها والحفاظ على سيادتها وسلامة كيانها ،فعامل الدبلوماسية في المجال العسكري ان لم يتم تفعيله لصالح اي عضو داخل المجتمع الدولي قد يؤدي ذلك في اغلب الاحيان الى الاضرار بهيبة الدولة ان لم تكن تمتلك وسائل القوة العسكرية الكافية لمواجهة الازمات التي تتعرض لها فهنالك كم هائل من الدول والتي لم يستطع دبلوماسيها التوصل الى صيغ للسلام وابعاد دولهم عن حروب ادت الى ازهاق الاف الارواح من ابناء تلك الشعوب .

اما السياسة الخارجية لاية دولة هي نتاج مجموعة من المبادىء والافعال التي تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة ،فهي تتضمن الافعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار بهدف تحقيق اهداف بعيدة المدى واهداف قريبة المدى وهذا الفعل يكون مقيد من قبل الظروف المدركة لصالح ما يسعى صانع القرار الى تحقيقه مثل الظروف الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والهيكل السياسي والثقافة والتقاليد والموقف الاستراتيجي والعسكري ويتخذ الفعل بالاشارة الى دور الاجهزة الاخرى المتشابهة والتي تعمل على المسرح الدولي.

اهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من عدة منطلقات ومنها:

١–ان أهمية الدراسة تأتي من منطلق كون الدبلوماسية هي المرتكز لتفعيل أدوات السياسة الخارجية

٢ –ان بناء علاقات إيجابية يعتمد على الجانبين الدبلوماسية والسياسة الخارجية

٣–اهمية الموضوع تأتي من منطلق ان بناء علاقات مع تكتل إقليمي وشبه دولي في الوقت نفسه سوف يأتي بالفائدة للعراق وعلى مختلف الاصعدة لانه سيتم التعامل مع ٢٧ دولة أوربية لها مكانتها الإقليمية والدولية والعالمية في الوقت نفسه

٤–ان الدراسة ستشكل في بعض من جوانبها دليل عمل لصانع القرار السياسي الخارجي الاوربي وتوضيح بعض النقاط التي قد تغيب عن صانع القرار كون البحوث الأكاديمية تضع مسار عمل في أغلب الأحيان

اشكالية البحث :

تنطلق دراستنا من تساؤل رئيسي ،كيف يمكن تفعيل العمل الدبلوماسي من قبل صانع القرار السياسي الخارجي ، ومن يبدأ العمل الدبلوماسي اولا هل من عملية صنع القرار ام وضع ركائز العمل الدبلوماسي؟

وتضمن الاشكالية الرئيسة الاسئلة الفرعية التالية :

١. هل عمل صانع القرار السياسي العراقي وعلى مر الحقبة السابقة الممتدة من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٣ على وضع اهداف سياسته الخارجية وبالشكل الذي يخدم مصلحة العراق لاجل تحقيقها وتنفيذها على ارض الواقع؟

٢. ما هي الوسائل التي استخدمت لاجل التنفيذ؟ وباي اتجاه ركز صانع القرار السياسي الخارجي سياسته اقليميا ام دوليا ؟

٣. وهل كان للاتحاد الاوربي مكانة متميزة في اطار السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

٤. وهل كان للدبلوماسية دور مؤثر على ايصال رسالة صانع القرار السياسي الخارجي ؟وكيف تم التعامل مع دول الاتحاد الاوربي ؟

٥. هل تم توزيع الاهتمام بشكل متساوي ام بشكل غير متساوي لاسيما مع الدول التي لم تقم بارسال جنودها الى العراق خلال عام ٢٠٠٣ ؟ كل تلك التساؤلات يمكننا الاجابة عنها حين نقوم بمراجعة الخطوات الدبلوماسية لصانع السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الاتحاد الاوربي .

فرضية البحث :

(تعد الدبلوماسية الوسيلة الاساسية لاجل تنفيذ اهداف السياسة الخارجية لاية دولة في المجتمع الدولي وعلى كافة الاصعدة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني)

منهجية البحث:

عند معالجة الموضوع تم الاعتماد على عدد من المناهج والمقتربات ومنها المنهج الاستقرائي لمعرفة جدلية العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية والمنهج الاستنباطي لاجل استقراء واقع العلاقات العراقية مع دول الاتحاد الاوربي وكذلك تم استخدام منهج الاستشراف المستقبلي.

المحور الاول /جدلية العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية

هنالك جدلية تبقى شائكة بين مصطلحي الدبلوماسية والسياسة الخارجية فما هي طبيعة العلاقة بين الاثنين فمن تاتي بالبداية الدبلوماسية ام السياسة الخارجية ام قبل الاثنين لابد من وجود علاقات بين طرفين او بين طرف وعدة اطراف او بين دولة ودولة او بين دولة ومنظمة اقليمية او دولية ؟اذن لابد في البداية الوقوف على عدد من المصطلحات والمفاهيم لاجل الوصول الى اصل هذه الجدلية او اصل نقطة الخلاف هذه .

اولا : الدبلوماسية تعرف على انها مجموعة القواعد والاعراف الدولية والاجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين اشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية والاصول التي يترتب عليهم اتباعها تطبيق احكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة.ويبقى الغرض من الدبلوماسية هو تحقيق اهداف ومهام السياسة الخارجية للدولة وحماية حقوقها ومصالحها ومصالح مواطنيها واشخاصهم القانونية في الخارج (طالب ،٢٠١٥ ، ٢٨٥)

اذن فهي اداة رئيسة تستخدمها الدولة لتحقيق اهداف سياستها الخارجية والتاثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها وقد اختلفت تعريفاتها من مفكر الى مفكر اخر، فهنالك من عرفها على انها علم وفن المفاوضات ،فهي علم بكونها تستند الى قواعد وقوانين واصول وهي فن لانها

مهنة دقيقة تحتاج الى مهارات خاصة، وتعد المفاوضات من صميم العمل الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية كما جاء في نص اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية والموقعة في نيسان ١٩٦١ .كما تعد الدبلوماسية علما من حيث كونها تقتضي معارف علمية مختلفة وفي مقدمة تلك المعارف معرفة التاريخ والقانون والعلاقات الدولية واسسها ومعرفة العلوم السياسية ومفاهيمها ونظرياتها (لؤي صيوح ، ٢٠٢٠ ،٣٩١)لكن في بعض الاحيان ان الدبلوماسية لا تتطابق مع وسائل السياسة الخارجية للدول فمثلا ان الوسيلة العسكرية في السياسة الخارجية لا زالت تستخدم على الرغم من القانون الدولي لا يجيزها .

ثانيا :السياسة الخارجية فهي انماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة والموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق هدف سياسي محدد خدمة لمصالحها أي ان السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر والدولة الحكيمة تتحرك خدمة لاهدافها ومصالحها بعقلانية وهدوء وبعد نظر استراتيجي وعلى جبهات متعددة لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم وتعتمد الدول في مخاطباتها للوحدات السياسية الدولية اما بالصفة المباشرة وهي القاعدة العامة او بشكل غير مباشر عن طريق طرف ثالث او عن طريق البيانات الدبلوماسية (سعد،٢٠٠٦، ١٧) وتصنع السياسة الخارجية عادة بواسطة مجموعة من الاجهزة الرسمية وغير الرسمية وتاتي في مقدمة الاجهزة الرسمية (السلطتان التشريعية والتنفيذية) ويتفاوت تأثير ذلك حسب طبيعة الانظمة السياسية ولكن يبقى تاثير السلطة التنفيذية المؤثر الاول في صنع السياسة الخارجية والذي ايضا يبقى مقيدا بحسب طبيعة النظام السياسي. ومن ثم فان ادراك صانع القرار السياسي عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار لهذا الحافز (علي ،١٩٩٧، ١٦) وقد تم تحديد اهداف السياسة الخارجية العراقية في دستور عام ٢٠٠٥ ونذكر منها ما جاء في المادة الثامنة من الدستور (دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ،المادة الثامنة والمادة السابعة الفقرة الثانية)

١. يراعي العراق مبادئ حسن الجوار
٢. يلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى
٣. يسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية
٤. يقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل
٦. يحترم التزاماته الدولية
٧. محاربة الارهاب ،حددت المادة ٧ الفقرة ٢ موقف العراق من الحرب على الارهاب كما ياتي (تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقرا او ممرا او ساحة لنشاطه) كما وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما الى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الاخرى ممن اجل تحقيق امنها وضمان الحدود والحاجات الاساسية للدولة وتتعدد الاساليب والوسائل للوصول الى الاهداف بحسب امكانات الدولة وقدرتها على التاثير فقد تعمل بعض الدول في اطار سلمي لتحقيق تلك

الاهداف بينما تغري القوة دولة اخرى على الحروب والعدوان (كوثر ،٢٠١٠، ١) كما ان السياسة الخارجية تعد امتداد واستمرارية للسياسة الداخلية كونها تتاثر بالمحيط الداخلي وهي السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية او الاشخاص المخولون باتخاذ القرارات اللازمة وفي الدول فان هولاء الاشخاص يشملون رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم من الاشخاص الذين يعملون رسميا في مجال السياسة ويتحدثون باسم الدولة (احمد، ٢٠٠١ ، ٢٧)

كما ترتبط السياسة الخارجية بشكل جدلي بالدور الذي ترسمه الدولة لنفسها ويمكن ان تقوم به في حالة توفرت لتلك الدولة ظروفا معينة تسمح لها بالتمتع بميزة نسبية مقارنة مع غيرها وعلى هذا الاساس فان الدور يعد وظيفة تؤديها الدولة وفقا لموقفها في المجتمع الدولي (محمد، ١٩٨٠ ، ٤٢)وهذا يعني ان الدور هو تعبير عن توجه معين ينشا نتيجة لظهور متغير او اكثر بحيث يصبح من الملائم او الضروري القيام به (عطا، ٢٠٠٢ ،١٢٩)

اذن فالعلاقة الجدلية هي التي تربط بين الدور الذي تضع الدولة نفسها فيه والقرار السياسي الخارجي الذي تسعى الى تنفيذه لاسيما اذا كان القرار قد جاء رد فعل لموقف معين ،فقد يجد صانع القرار السياسي الخارجي نفسه ملزما للتعامل مع الكثير من المواقف ومواجهتها من خلال توظيف الامكانيات ومؤسسات صنع القرار السياسي والتي توجه غالبا لمعالجة مشكلة في البيئة الخارجية وهذا يعني ان للبيئة الخارجية تاثيرا كبيرا على عملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تسبق في الغالب اتخاذ القرار السياسي بعد ان يتم توظيف العديد من الوسائل والاليات لتحقيق اهداف معينة وهذا التوظيف ياتي نتيجة لوجود حافز وادراك صانع القرار السياسي الخارجي وتحديده لهدفه (علي ، ١٩٨٩ ، ٢٥)

والقرار السياسي الخارجي لدولة معينة قد يتخذه فرد او مجموعة او جمعية برلمانية ومن ثم فان عملية صنع القرار تختلف في داخل كل بنيان عن البنى الاخرى ،وهذا يؤدي الى تفاوت انماط السياسة الخارجية الناشئة عن تلك العمليات وبالنتيجة فان القرار السياسي الخارجي سيتأثر بطبيعة عملية اتخاذ القرار السياسي في الوحدة الدولية (خلود،٢٠١٠ ،٧٨)

المحور الثاني/الدبلوماسية واهداف السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوربي بعد عام ٢٠٠٣.

غالبا ما ينظر للعلاقات بين بلدين او نظاميين سياسيين بوصفها احد مرتكزات السياسة الخارجية لهما فهي تتأثر بنمط العلاقة بينهما وتحكمها طبيعة نظامها السياسي وحيث ان العالم تحكمه اليوم تكتلات وتجمعات تتصارع ضمن مصالحها الخاصة فلابد اذا للسياسات الخارجية ان تواكب التحولات والتطورات من اجل تحقيق النجاحات المطلوبة.

لقد عانت السياسة الخارجية العراقية من عدد من المحددات الداخلية والخارجية ،مع ملاحظة وجود مسالة مهمة وهي وجود تداخل واضح بين الخارجي والداخلي بالنسبة للعراق بفعل وجود فاعل خارجي في الداخل كان متمثل بقوات الاحتلال الامريكي ، فعلى المستوى الداخلي عانت الدبلوماسية العراقية من

مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الاولوية وكانت تدخل طريقة تشكيل السياسة وفق التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على اساس فلسفة واضحة تتبانها الدولة ،لذلك كان هنالك العديد من التقاطعات التي قادت الى مواقف متعارضة (كوثر ،٢٠١٠، ص ٧)

اما على المستوى الخارجي فان معطيات وتعقيدات اقليمية ودولية غير مواتية اسهمت في تقييد الدبلوماسية العراقية فهنالك بيئة اقليمية ضاغطة بشدة تعيق حركة التحرك الدبلوماسي العراقي من تحفظ عربي على قبول العراق ضمن المجوعة العربية وهو ضمن الاحتلال او قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية صعبة في هذا المحيط مما ادى الى بطء كبير في اعادة السفارات العراقية في الخارج او عودة السفارات العربية والاجنبية لممارسة نشاطاتها في العراق وانقسمت دول العالم للتعامل مع العراق من منطلقين الاول ان العراق دولة محتلة فيجب التعامل معه عبر بوابة الولايات المتحدة الامريكية والثانية كانت ترى يجب التعامل مع الحكومة العراقية ذاتها مثل الدول المؤثرة في السياسة الدولية مثل الاتحاد الاوربي وروسيا والصين وهذا ارتبط بمسالة مهمة وهي السعي للحصول على مكاسب واستثمارات في العراق بمحاولة استمالة بعض الاطراف العراقية من جهة والتفاهم مع الولايات المتحدة الامريكية من جهة ثانية) (كوثر ،٢٠١٠، ٩)

ان المسألة شابها وما يزال يشوبها بعض التعقيد والغموض بسبب المواقف السياسية لبعض الدول الاوربية المنضمة الى الاتحاد الاوربي ،فكان التعامل صعبا واصابته العديد من الاشكاليات في الوقت نفسه. فلقد كانت اوربا منقسمة بشان الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ،فقد دعمت بريطانيا امريكا منذ البداية وانضمت اليها كل من اسبانيا وايطاليا ،في حين قادت فرنسا والمانيا المعسكر المعارض للغزوبوصفهما القاعدة التي يرتكز عليها الاتحاد الاوربي ومن مصلحتهما عدم اشعال الحروب في بؤر التوتر في العالم لاسيما منطقة الشرق الاوسط القريبة جغرافيا منها والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وتاريخية معها (ستار ،٢٠١٧ ، ٩٨) كما تصدت الدبلوماسية الفرنسية مسنودة بالدعم الالماني منذ البداية للتهديدات الامريكية ازاء العراق وتميزت بتحركاتها التي تمثلت بالاتصالات والمشاورات التي اجراها الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير خارجيته دومنيك دوفيلبان سواء على صعيد مجلس الامن او على المستوى الاوربي فضلا عن حلف شمالي الاطلسي (ستار،٢٠١٧ ،٩٩)

كما شاركت المملكة المتحدة واسبانيا وايطاليا بقواتها وقدمت بعض المساعدات في فترة ما بعد الحرب ،غير ان الاتحاد الاوربي ظل ككتلة في حل من ذلك المبدا الا انه بعد سقوط النظام السياسي السابق قدم الاتحاد الاوربي مساعدات انسانية واغاثية ودفع باتجاه نقل السلطة الى الامم المتحدة وهوما لم يحدث وبسبب حرصه على ايجاد عملية سياسية والتي يمكنه تأييدها ،فمول الاتحاد الاوربي اول انتخابات تجري في العراق بعد الحرب في العام ٢٠٠٤ واستمر في تقديم التمويل والدعم الفني الثابت للاستفتاءات والانتخابات التي جرت في العراق كما تم افتتاح اكاديمية عسكرية من قبل حلف الناتو في بغداد في

ايلول ٢٠٠٥ لتدريب الضباط العراقيين وبشكل دورات تضمنت تدريب (١٠٠٠)ضابط عراقي وبمعدل سنوي وذلك لتعزيز مشاركة حلف الناتو في تدريب قوات الامن العراقية من اجل مساعدة العراق في رحلته نحو بناء وتطوير قدراته العسكرية (امنة، ٢٠١٠، ١٢٢) ومن دول الاتحاد الاوربي التي كان لها دور متميز في دعم العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي المانيا ، فالحكومة الالمانية تعد الدولة الاولى التي قامت بارسال وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٣ لحماية فريق من الخبراء الذين أرسلتهم ألمانيا لمساعدة العراقيين في بناء شبكة توزيع مياه الشرب، وبعد عام من الحرب دعا شرويدر لمبادرة أطلسية ضخمة لتنمية الرفاه في الشرق الأوسط وكان العراق ضمن هذه المبادرة. فعلى الرغم من وجود تمثيل دبلوماسي ألماني داخل العراق والمتمثل بوجود سفارة ألمانية والتي باشرت عملها بعد مدة قليلة من توقف العمليات العسكرية الأمريكية في العراق. لكن في ظل الوضع الأمني الذي كان يعيشه الداخل العراقي شهدت هذه العلاقات العراقية الألمانية بعض الفتور بسبب الإعتداءات التي وقعت على عدد من المواطنين الألمان داخل العراق، وهذا ما حدث عندما تم اختطاف عالمة الاثار الالمانية(سوزانا) في بغداد فاصاب الموقف الالماني بعض الفتور.(خلود ،٢٠٠٦،٢١٤) وهنا التساؤل الذي يطرح نفسه ما هي الاهداف التي تضمنتها السياسة الخارجية العراقية باتجاه تكتل الاتحاد الاوربي السياسي والاقتصادي ؟ ان العراق استند مجموعة من الأهداف والمصالح الخاصة به في السعي لاقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياسية وامنية مع تكتل الاتحاد الاوربي ومنها التنميَّة الاقتصاديَّة.، تطوير البنية التحتيَّة.التقدم التكنولوجي.التبادل الثقافي والتعليمي .الأمن والاستقرار.الشراكات الدبلوماسيَّة.الاستقرار الإقليمي التعاون في مجال الطاقة.الاستثمار في المواردالبشريَّة .الترويج الثقافي.التنويع الاقتصادي.) ووضعت تلك الاهداف من منطلق ان السياسة الخارجية هي احد المحاور الاساسية لعلم السياسة فهي تشكل لاي دولة حجر الزاوية في سياستها العامة وتحدد مكانتها في المجتمع الدولي ومدى احترامه لها كما تعتبر السياسات الخارجية في كثير من الدول من مظاهر نجاح الدولة او فشلها كما لها دور في تامين مبررات وجود الدولة وفق المفاهيم والمبادىء والتوجهات التي تقوم عليها والتي ارست سياسة الدولة التي تؤمن لمواطنيها القضايا الحيوية لبقائهم وكذلك وسائل رفاهيتهم ،واذا اتجهنا باتجاه تطبيق هذا المفهوم على طبيعة عمل الدبلوماسية واتجاهات السياسة الخارجية العراقية تجاه المحيطين الاقليمي والدولي سوف نجد ضرورة في تناول الموضوع بعد عام ٢٠٠٣ اي بعد تبدل النظام السياسي في العراق والتي يفترض ان تكون الخطوط العريضة للسياسة الخارجية العراقية قد وضعت بالشكل الذي تمليه المصالح الرئيسة للبلد لاسيما بعد ان شهدت السياسة الخارجية العراقية قبل هذا التاريخ عزلة غير طبيعية اقليميا ودوليا.

فبعد عام ٢٠٠٣ كان غياب السياسة الخارجية العراقية واضحا نتيجة لغياب مؤسسات الدولة التي تصنعها وتنفذها وبالذات مؤسسة وزارة الخارجية لذلك كانت هنالك حاجة ماسة لاعادة بناء الدبلوماسية

العراقية ومبادىء واسس السياسة الخارجية العراقية بما يحقق المصلحة العليا للعراق واستمر الامر حتى كتابة دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والذي وضع مجموعة من المبادىء التي حددت معالم السياسة الخارجية العراقية .

فقد عمل العراق على استعادة السيادة السياسية الداخلية وتمثلت الخطوة الرسمية الاولى في تسليم السلطة من (سلطة التحالف المؤقتة) التي اقامتها قوى الاحتلال في العام ٢٠٠٣ الى الحكومة العراقية المؤقتة في حزيران ٢٠٠٤ واعقب ذلك صياغة دستور جديد واجراء انتخابات برلمانية في العام ٢٠٠٥ فكان الاتحاد الأوروبي حاضر في العراق منذ ٢٠٠٥، من خلال البعثة الاتحاد الاوربي في بغداد. ،فقد وقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب العراق كشريك موثوق وملتزم باستقرار وإعادة إعمار البلاد والمنطقة المحيطة. وكجزء من هذه الجهود، قاموا بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ، ومن هنا نجد ان العلاقة مع الاتحاد الاوربي اكتسبت اهمية تبعا للاهمية التي يحظى بها على مستوى العالم فضلا عن تحالفات عديدة ترتبط بها دول الاتحاد الاوربي والتي ابرزها حلف شمالي الاطلسي ،ولكونه تجمع لدول ديمقراطية مستقرة من الناحية السياسية والامنية فضلا عن المستوى العلمي والتقني والثقافي المتطور له)(امنة ،٢٠١٠، ١١٧) ، فتم توقيع اتفاقية التعاون والتجارة المشتركة التي وقعت بين العراق والاتحاد الاوربي بعد عدد من الجولات التفاوضية التي انطلقت في عام ٢٠٠٦ وقامت بها وفود شملت خبراء وفنيين من عدد من الوزارات كالتخطيط والتجارة والصناعة والداخلية والمالية والهجرة والمهجرين (امنة،٢٠١٠ ،ص ١٢٢) وتم التفاوض حول اتفاقيتين مهمتين من اجل تقوية المصادر اذ وقعت مذكرة تفاهم عام ٢٠١٠ حول التعاون في مجال الطاقة فضلا عن توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون المشترك (ستار ، ٢٠١٧ ،١٠٥) وكذلك تم توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في ١١ ايار ٢٠١٢وهي أول علاقة تعاقدية بين الطرفين (العراق +الاتحاد الاوربي) على هذا النحو، فإنها تسلط الضوء على المشاركة طويلة الأجل للاتحاد الأوروبي في إنشاء إطار قانوني للتعاون مع العراق في المجالات ذات الاهتمام المشترك. أهداف هذه الشراكة (بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والعراق) كانت ثلاثية تضمنت الاتي : توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الاطراف، بما يسمح بتطوير العلاقات السياسية ؛ تعزيز التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية المتناغمة بين الطرفين (تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة) ؛ لتوفير أساس للتعاون التشريعي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والثقافي . .والتي وفرت آليات تعزز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في المجالات ذات الاهتمام المشترك. في صميم اتفاقية الشراكة والتعاون ، هناك حوار سياسي منتظم رفيع المستوى يركز على السلام والسياسة الخارجية والأمنية والحوار الوطني والمصالحة والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والاستقرار الإقليمي والتكامل .**(اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الاوروبي والعراق ،نت)** وعندما استعاد الاقتصاد العراقي شيء من ديناميكيته ارتفع

حجم التبادل التجاري بين بغداد ودول الاتحاد الاوربي ،فقد وقع رئيس الوزراء السابق السيد نوري المالكي والاتحاد الاوربي مذكرة تفاهم بشان التعاون في مجال الطاقة في العام ٢٠١٠ اما عام ٢٠١٢ وبعد سنوات من المفاوضات وقع الطرفان اتفاقية شراكة وتعاون اكثر شمولا توفر اطارا للتعاون في العديد من المجالات بما في ذلك التجارة والاستثمار والصحة والتعليم والطاقة والبيئة ومجالات التعاون ،ومن هنا اصبح العراق والاتحاد الاوربي شريكين تجاريين على درجة كبيرة من الاهمية ،اذ اصبحت اوربا ثاني اكبر مصدر للعراق بعد الولايات المتحدة الامريكية كما اصبح العراق عاشر اكبر مورد للطاقة الى اوربا ،فالدول الاوربية لها مصلحة في استقرار العراق وزيادة النمو فيه وتتقاسم معه القلق بسبب استمرار التوترات الداخلية في البلاد والتاثيرات للازمة السورية والفترة الحرجة التي مر بها العرا ق بعد دخول تنظيم داعش الارهابي الى الاراضي العراقية .فقد ابدى الاتحاد الاوربي قلقه من الازمة التي شهدها العراق وقضية النازحين العراقيين حيث قدم المساعدات الانسانية وقام بزيادتها الى خمسة ملايين يورو فقد بلغ التمويل الانساني للعراق من قبل الاتحاد الاوربي حتى تموز عام ٢٠١٤ الى ١٢ مليون يورو. **واعلن الاتحاد الأوروبي الاثنين ١٢ ديسمبر/كانون الأول ،٢٠١٦عن أول عملية تسليم مساعدات إنسانية للنازحين من الموصل بشمال العراق، إثر عمليات الجيش العراقي لطرد مسلحي داعش من تلك المدينة.**

وجاء في بيان للمفوضية أن طائرة تنقل حوالى ٤٠ طنا من الخيم والأغطية ولوازم العناية بالأطفال حديثي الولادة، هبطت في أربيل شمال العراق، وهي الأولى من مجموعة عمليات ستجري بالاشتراك بين المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد.

وأضاف البيان أن "الشحنة هي الأولى من المساعدات المخصصة لـ ١٤٠٠ شخص، قد أمنتها فنلندا، فيما من المقرر أن يهبط حتى الأربعاء عدد من الطائرات الأخرى التي استأجرتها النمسا والسويد والدنمارك، لنقل مساعدات، بينها تجهيزات طبية وذكرت الأمم المتحدة أن حوالى ٩٠ ألف شخص قد فروا من منازلهم في الموصل منذ بداية العملية ضد تنظيم داعش، وتم استقبال القسم الأكبر منهم في مخيمات خارج المدينة.كما أكدت المفوضية الأوروبية أن المساعدة المادية التي اشتركت في تمويلها بروكسل والدول الأعضاء والمقدمة عبر آلية الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي، تضاف إلى ١٣٤ مليون يورو، أفرج عنها في ٢٠١٦، من المبالغ المخصصة للمساعدة الإنسانية العائدة للمفوضية، من أجل مساعدة العراقيين.**(أول طائرة مساعدات إنسانية أوروبية لنازحي الموصل،نت)** ، فمنذ عام ٢٠٠٣، استثمر الاتحاد الأوروبي أكثر من مليار يورو في المساعدة للعراق ، ليصبح أحد المانحين الدوليين الرئيسيين. فحين تم استيلاء داعش على ثلث البلاد ادى ذلك إلى تدمير البنية التحتية الإنتاجية، وأدت الأزمة الإنسانية الناتجة غير المسبوقة إلى تجديد مساهمة الاتحاد الأوروبي للبلاد منذ عام ٢٠١٤. تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٤٠٠ مليون يورو على شكل منح جديدة لدعم إعادة إعمار العراق والإصلاحات

الاقتصادية. بحلول نهاية عام ٢٠١٩، تم توزيع كل هذه الالتزامات، بالإضافة إلى الأموال الإضافية للمساعدة الإنسانية وإصلاحات قطاع الأمن، مما يجعل مساهمة الاتحاد الأوروبي تقترب من ٥٠٠ مليون يورو في الاستقرارو المساعدات الانسانية والتنمية .(التزم الاتحاد الأوروبي ببناء شراكة من أجل مستقبل أفضل لشعبي العراق وأوروبا،نت) وهكذا يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكًا طويل الأمد للعراق، ويتعاون معه في مجالات المساعدات الإنسانية، وتحقيق الاستقرار، والإصلاح الأمني والسياسي استجابة للتحديات التي تواجهها البلاد بعد هزيمة داعش وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للعراق في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٨ والتي تركزت على الأهداف الاستراتيجية التالية :**(استراتيجية الاتحاد الاوربي للعراق، نت)**

- الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتنوعه العرقي والديني .
- تقوية النظام السياسي العراقي من خلال دعم الجهود العراقية لإقامة نظام حكم ديمقراطي متوازن وشامل وخاضع للمساءلة .
- دعم السلطات العراقية في إيصال المساعدات الإنسانية .
- دعم السلطات العراقية في تحقيق الاستقرار في البلاد .
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقائم على المعرفة والشامل وخلق فرص العمل .
- تعزيز نظام عدالة فعال ومستقل يضمن المساءلة .
- إقامة حوار رسمي حول الهجرة مع العراق .
- دعم وتعزيز علاقات العراق الطيبة مع جميع جيرانه .

اما بعثة إلاتحاد الاوروبي الإستشارية والتي باشرت عملها في العراق في تشرين الاول عام ٢٠١٧ استجابة للطلب المقدم من الحكومة العراقية للحصول على المشورة بشأن كيفية إجراء إصلاح قطاع الأمن المدني. كان للبعثة فترة تفويض أولية مدتها عام واحد (حتى ١٧ تشرين الاول ٢٠١٨)، وكان بناءً على تقييم أحتياجات الجانب العراقي والتقدم الحاصل في عمل البعثة حيث تم تمديده من ٧ نيسان ٢٠٢٠، وبتفويض من مجلس الاتحاد الأوروبي تفويض البعثة حتى ٣٠ نيسان ٢٠٢٢ بعد تقييم أحتياجات الجانب العراقي ويقع مقر بعثة الأتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق في بغداد، وتتمثل المهمة الشاملة للبعثة في دعم تنفيذ الجوانب المدنية المتعلقة باستراتيجية الأمن الوطني العراقي وإصلاح القطاع الامني. لغرض تقديم المشورة والخبرة للسلطات العراقية على المستوى الاستراتيجي لتحديد وتعريف متطلبات التنفيذ الرصين للجوانب المدنية المتعلقة بإصلاح القطاع الامني في استراتيجية الأمن الوطني العراقي والخطط المرتبطة بها. (بعثة الاتحاد الاوربي الاستشارية، نت)

وهذه البعثة الدبلوماسية تعمل عن كثب مع سفارات ١٣ من الدول الأعضاء في بغداد، إضافة الى ممثلياتها في إقليم كردستان محافظة اربيل. وتتكفل البعثة بأداء مهمات رئاسة الاتحاد الاوروبي في كلٍ

من بغداد واربيل، حيث تعتبر البعثة المحاور الدائم والرئيسي للاتحاد الأوروبي مع السلطات المحلية والمجتمع الدولي وأصحاب العلاقة لجميع الامور المرتبطة بفعاليات الاتحاد الأوروبي الخارجية. كما تتعاون البعثة بصورة مكثفة مع جميع بعثات الدول الاعضاء الدبلوماسية، لتسعى لضمان الوحدة والتنسيق والفعالية في الخدمة الخارجية الأوروبية في العراق. وتعمل على ضمان متابعة العلاقات الثنائية في مجالات السياسة، والاقتصاد، والتجارة، والطاقة، والتنمية .إن وجود البعثة اساسي للارتقاء بمصالح وقيم الاتحاد الأوروبي في العراق، وهي في الخط الأمامي لتقديم سياسات واعمال العلاقات الخارجية للاتحاد الاوروبي، والتي تتراوح من السياسة الأمنية والخارجية المشتركة مرورًا بالتجارة والتعاون الى التعليم والعلاقات الثقافية. وقد لعبت البعثة دورا مهما في تنفيذ اتفاقية الشراكة والتعاون مع العراق كما تتعامل مع الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان ،فتضمن عملها تنفيذ المشاريع في مجال التطوير والبرامج الانسانية كما ادارت البعثة حقيبة تطوير التعاون بما يزيد عن ٢٠٠ مليون يورو في العراق من قسم تطوير التعاون في عمان كما تم فتح مكتب المساعدات الانسانية للمفوضية الاوربية في اب ٢٠١٤ في اربيل ونفذ برنامج المساعدات الانسانية بقيمة ٣٠ مليون يورو لما يقارب من مليونين من المهجرين داخليا على نطاق جميع مناطق العراق اضافة الى اللاجئين السوريين في العراق،وفي عام ٢٠١٥ فان مكتب المساعدات الانسانية للمفوضية الاوربية خصصت مبلغ ٥٠ مليون يورو من المساعدات الانسانية للعراق .

كما دعمت بعثة الاتحاد الاوربي العراق في الجانب الثقافي للحفاظ على إرثه الثقافي، فضلا عن التعاون في مجال الآثار والدراسات الخاصة بالمتاحف، وأيضا التعاون في المجال الاستخباراتي حيث تم تأسيس مركز للمتابعة وتبادل المعلومات والبيانات مع وزارة الداخلية والتعاون في المجال الأكاديمي و العلمي والتقني." وهذا ما اكدته مستشارية الأمن القومي العراقية فكان للبعثة دور في تعزيز تلك العلاقة بين مؤسسات الحكومة العراقية وبعثة الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات بالسنوات الأخيرة الماضية، وتم توطيد العلاقة والتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية لإصلاح القطاع الأمني في العديد من المجالات منها دعم مستشاريه في إعداد الاستراتيجية الأمن القومي العراقي،فتم عقد العديد من الورش وتطوير الرؤية العراقية وأعداد استراتيجيات شاملة تتضمن التحديات والمخاطر التي تواجه العراق وآليات التعامل معها للحد من خطرها على الأمن القومي العراقي بالإضافة إلى عمل البعثة الاستشارية مع اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب لإعداد الاستراتيجية الخاصة بمكافحة التطرف."(مستشارية الأمن القومي: الاتحاد الأوروبي دعم العراق أمنياً ولوجستيا)،

واستجابة لدعوة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، قرر الاتحاد الأوروبي ارسال بعثة رصد انتخابي لرصد الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في العراق في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٢

قام الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية / نائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيب بوريل، بتعيين السيدة فيولا فون كرامون توباديل، عضو البرلمان الأوروبي، كرئيس راصدي بعثة الرصد الانتخابي التابعة للاتحاد الاوروبي. يتكون الفريق الأساسي لبعثة الرصد الانتخابي التابعة للاتحاد الأوروبي من ١٢ خبيراً في الانتخابات وصلوا إلى بغداد وأربيل في ٢٨ آب (أغسطس). وفي منتصف أيلول (سبتمبر)،وانضم ٢٠ مراقبا طويل الأمد إلى البعثة حيث كان مقررا ان يتم نشرهم في مناطق مختلفة من البلاد. وخلال يوم الانتخابات، يتم تعزيز البعثة بمراقبين محليين لأمد قصير من البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الموجودة في العراق. وتقرر بقاء بعثة الرصد الانتخابي التابعة للاتحاد الأوروبي في البلاد حتى اكتمال العملية الانتخابية، بما في ذلك العد والطعون القضائية. **(العراق: الاتحاد الأوروبي يرسل بعثة رصد للانتخابات البرلمانية،نت)**

المحور الثالث / رؤية مستقبلية لدور الدبلوماسية العراقية تجاه الاتحاد الاوربي .

ولاجل صياغة تصورنا المستقبلي لدور الدبلوماسية العراقية والتي تعد واجهة السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوربي عموما لابد ان يضع صانع القرار السياسي الخارجي اهدافه المستقبلية ويضع استراتيجيته بالشكل الذي يعيد العراق من جديد للساحة الدولية والذي يتم من خلال طرفين مهمين وهما صانع القرار السياسي الخارجي اي السلطتين التنفيذية والتشريعية وكذلك الاشخاص المنفذين لهذه السياسة والذين يمثلون العراق خارج حدوده الوطنية والمقصود بهم الممثلين الدبلوماسيين والاقتصاديين على الخصوص وان يكون عملهم متناسق وباتجاه واحد يتكلم باسم العراق الموحد البعيد عن الانقسامات واتجاه المصلحة الذاتية لطرف معين ومن خلال استخدام العديد من الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية.

ففي إطار تنفيذ إتفاقيَّة الشراكة والتعاون المُوقعة بين العراق والإتحاد الأوروبيّ في عام ٢٠١٢، يعمل الجانبان على تعزيز وتعميق أطر التعاون بينهما بغية الدفع بعجلة الإصلاحات الإقتصاديَّة والتحول الأخضر المستدام.وعملاً بما جاءت به إتفاقيَّة الشراكة والتعاون، يقرّ كل من العراق والإتحاد الأوروبيّ بالأهميَّة البالغة للتنميَّة الإجتماعيَّة المُستدامة وضرورة أنَّ تسير جنباً إلى جنب مع التنميَّة الإقتصاديَّة. ويُؤكِّد الجانبان على ضرورة تعزيز وتوطيد التعاون بينهما في المجالات المُختلِفة ذات الاهتمام المُشترَك، انطلاقاً من أسس احترام السيادة والمساواة وعدم التمييز وسيادة القانون والحكم الرشيد ومراعاة الظروف البيئيَّة والمنفعة المتبادلة، كما يدرك الجانبان حاجة العراق إلى دعم الإتحاد الأوروبيّ ليواصل جُهُوده في إجراء الإصلاحات السياسيَّة وإعادة التأهيل الإقتصاديّ.

وقد اقر الطرفان العراق والإتحاد الأوروبيّ بالحاجة إلى معالجة ظاهرة التغيّر المناخيّ على الصعيد العالميّ وبما يتماشى مع التزاماتهما الدوليَّة وإتفاقيَّة باريس للمناخ، على وجه الخصوص وعليه فإن الجانبان مصممان على العمل لتحقيق أهداف التنميَّة المستدامة كجزء من تلك الجُهُود وإحراز تقدم في

إزالة الانبعاثات الكربونيَّة في مجالات الطاقة والنقل. ويعتبر الجانبان أنَّ التعاون الوثيق لتعزيز التواصل الإقليميّ من خلال الشبكات الرقميَّة وشبكات الطاقة والنقل لتشجيع الإستقرار والسلام المستدام في الشرق الأوسط أمراً حيوياً. ويتضمن ذلك التعاون تحشيد مصادر التمويل المستدام بغية تحقيق هذه الأهداف لتلبية احتياجات الاستثمار الكبيرة في العراق والمنطقة، لاسيما من خلال التعاون المحتمل بين العراق ومؤسسات التنميَّة والتمويل التجاريّ الأوروبيّ وتتماشى هذه الجُهُود بالتوازيّ مع مبادرتيّ الإتحاد الأوروبيّ للصفقة الخضراء والبوابة العالميَّة. واهم ما تضمن المبادرتين من تفاصيل :

١. التنمية المستدامة والتحول الأخضر:

. لقد ثمن الإتحاد الأوروبيّ التزام العراق بتشجيع مصادر الطاقة المتجددة وتحسين إمكانات وكفاءة الطاقة في البلاد وتوجهه نحو قطاع الطاقة الخضراء. كما يولي العراق والإتحاد الأوروبيّ مسألة إصلاح سوق الكهرباء والغاز في العراق اهتماماً كبيراً ، بما في ذلك تحديث شبكة المنظومة الكهربائيَّة واتفقا على الحاجة إلى إتخاذ إجراءات لتقليل حرق الغاز غير الضروري قدر الإمكان والاستعاضة عن ذلك باستخدام الغاز المخزون في إنتاج الكهرباء للاستهلاك المحليّ.

. اثنى الإتحاد الأوروبيّ على تصديق العراق على إتفاقيَّة باريس ويشجعه على المضي قدماً في متابعة الخطوات المطلوبة لتنفيذ مساهمته على المُستوى الوطنيّ.

. في ظل ضعف العراق الشديد أمام تأثيرات التغير المناخي والتدهور البيئي، يقر العراق والإتحاد الأوربي بأهميَّة تحديد أهداف واضحة وتكثيف الإجراءات الأكثر إلحاحاً لمُواجهة التحديات المرتبطة بخفض الانبعاثات بما في ذلك تسريبات الانبعاثات وإدارة المياه والتكيف مع التغير المناخيّ.

. يتفق العراق والإتحاد الأوروبيّ على الدور الذي يمكن أنَّ تلعبه مسارات إزالة الكربون وخصوصاً في قطاع الكهرباء من حيث أرتفاع معدل النمو الإضافيّ والمكاسب الإنتاجيَّة.

. اظهرالإتحاد الأوروبيّ عن استعداده لمُساعدة العراق في مُواجهة تحديات التكيف المناخيّ والتدهور البيئي على نحو عاجل من خلال الانتقال نحو سياسات إقتصاديَّة مستدامة وعادلة ومرنة.

٢.الحوكمة:

يُؤكَّد الطرفان العراق والإتحاد الأوروبي مجدداً تعاونهما بشأن (إعادة) التزام العراق باجراء الإصلاحات الإضافيَّة التي تشمل الأطر التنظيميَّة وتوفير البيئة المواتيَّة للقطاع الخاص فضلاً عن تشخيص وتطوير الحوكمة على نطاق أوسع وتقديم الخدمات الأساسيَّة، فضلاً عن تحسين الشفافيَّة ومُحاربة الفساد.

٣. الربط الاقليمي

لقد اتفق الطرفان العراق والإتحاد الأوروبيّ تعزيز تعاونهما بشأن تحسين الربط الكهربائيّ الإقليميّ وتعزيز روابط نقل على نحو أقوى في المنطقة علاوة على ذلك، يعيد الجانبان التأكيَّد على مجال السلامة الجويَّة

باعتباره أولويَّة رئيسية في علاقاتهما الثنائيَّة. كما يواصل الإتحاد الأوروبيّ التعامل مع سلطة الطيران المدني العراقيَّة (ICAA) وسيقوم بمراقبة إمكانات السلامة الخاصة.

٤. التمويل المستدام

يدعم الإتحاد الأوروبيّ جُهُود حكومة العراق في معالجة الاختلالات الهيكليَّة الكامنة والدفع بالإصلاحات المطلوبة في مجالات التنويع الإقتصاديّ وتعزيز القطاع الخاص والتمكين الإقتصاديّ للمرأة وجذب الاستثمارات بغية معالجة تحديات البطالة والتركيز على شرائح الشباب والنساء والنازحين على نحو الخصوص.وفي الوقت نفسه اكد الإتحاد الأوروبيّ استعداده وبالتعاون مع مؤسسات تمويل التنمية الأوروبيَّة مثل بنك الاستثمار الأوروبيّ والبنك الأوروبيّ لإعادة الإعمار والتنميَّة والذين ابدوا استعدادهم للعمل بشكل أوثق مع الحكومة العراقيَّة لتعزيز مشاركتها مع المؤسسات الماليَّة للدفع بتطوير القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع المصرفيّ وتحسين بيئة البلاد الاستثماريَّة من خلال تنويع المصادر والاستدامة والشموليَّة من خلال توفير دعم الاستثمارات في العراق وبما يتماشى مع أولويات بوابة الإتحاد الأوروبي العالميَّة المتعلقة بالمناخ.**(الإعلان المُشترَك للإتحاد الأوروبيّ والعراق ،نت)**

ومن اجل تحليل وتقييم وتحديد الفرص على المستويات الوطنية والإقليمية والمحافظات ولمشاركة اكبر من الاتحاد في دعم احتياجات إصلاح القطاع الأمني المدني؛ إعلام وتسهيل عمليات التخطيط والتنفيذ الخاصة بالاتحاد والدول الأعضاء؛ ومساعدة وفد الاتحاد في تنسيق دعم الاتحاد والدول الأعضاء في مجال إصلاح قطاع الأمن المدني ، بما يضمن تناسق عمل الاتحاد. حيث تتضمن هذه العملية، التي يدعمها العديد من الشركاء الدوليين دعم الإصلاح المؤسساتي والجهود المبذولة للمساعدة في مكافحة الإرهاب (بما في ذلك مكافحة التطرف العنيف) والجريمة المنظمة، مع إشارة واضحة إلى إدارة الحدود والجرائم المالية ولا سيما الفساد وغسل الأموال والاتجار بالقطع الاثرية (بعثة الأتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق مكلفة بتقديم المشورة لمسؤولي مكتب مستشارية الأمن الوطني ووزارة الداخلية المسؤولين عن قيادة الإصلاح. كما تقوم البعثة بانتظام بزيارات على المستوى الإقليمي ومستوى المحافظات لدعم الجهود العراقية لتعزيز التنسيق على مستوى البلاد فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن المدني. (مستشارية الأمن القومي: الاتحاد الأوروبي دعم العراق أمنياً ولوجستياً) اما بالنسبة لعمل بعثة الاتحاد الاوربي الاستشارية واستجابة لطلب من السلطات العراقية لدعم إصلاح قطاع الأمن المدني بما يتماشى مع استنتاجات المجلس الأوروبي بشأن العراق في ١٩ يونيو ٢٠١٧ ، وافق الاتحاد الأوروبي في ١٧ يوليو /٢٠١٧على نشر بعثة حسب سياسة الامن والدفاع المدنية المشتركة الى بغداد. تم اطلاق بعثة الاتحاد الاوروبي الاستشارية في العراق رسميا في ١٦ اكتوبر ٢٠١٧ ونشرها في نوفمبر ٢٠١٧. تم تمديد تفويض بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق في وقت لاحق حتى عام ٢٠٢٤ وتضاعف عدد موظفيها تقريبًا ، بميزانية إجمالية تبلغ ٧٠ مليون يورو حتى عام ٢٠٢٤. وتركز البعثة على مساعدة

السلطات العراقية في تنفيذ الجوانب المدنية للأمن العراقي حيث يقدم خبراء الاتحاد الأوروبي المشورة والمساعدة في مجالات العمل ذات الأولوية استجابة لاحتياجات السلطات ذات الصلة . **(بعثة الاتحاد الاوروبي الاستشارية في العراق،** نت) وخلال عام ٢٠١٨ ، دخل العراق مرحلة جديدة من المشاركة الدولية خاصة مع زيادة التركيز على التعافي المبكر والتنمية. فقد تغيرت احتياجات المواطنين والتي صنفت حسب احتياج المدنيون الذين بقوا في المخيمات من حيث الارتقاء بظروف المخيمات إلى الحد الأدنى من المعايير الأساسية. خارج المخيمات ، في المناطق المتضررة بشدة ولكن المهملة وهذا يعني وجود حاجة مستمرة لتوفير خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي الأساسية. داخل المخيمات وخارجها اذ لا يزال الكثير من الناس يعانون من آثار الحرب ، مما يتطلب إعادة تأهيل بدني ، بما في ذلك الأطراف الصناعية ، وأنواع أخرى من المساعدة كما يواجه العديد من الأشخاص والمجتمعات التي يُعتقد أنها مرتبطة بتمرد تنظيم الدولة الإسلامية حركات لا إرادية (إما عودة قسرية أو متعثرة إلى مناطقهم الأصلية) ، ونزوح مطول في المخيمات ، وفي بعض الحالات ، نقصًا مقلقًا في الوصول إلى الخدمات الأساسية ومع انتشار الفقر ، ساعدت وكالات الإغاثة الإنسانية في العراق ٣,٤ مليون شخص في عام ٢٠١٨ لمساعدة ما يقرب من ٢ مليون شخص من أشد المتضررين خلال عام ٢٠١٩**(المفوضية الاوروبية للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية، نت)** وتناول تقرير أعدته المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية ECHO جانب الأوضاع الإنسانية للنازحين والعائدين في المناطق المحررة وانتقال العراق من مرحلة المساعدات الانسانية الحرجة الى مرحلة التنمية المستدامة، مبينا انه رغم تحسن الأوضاع فان حلول مستدامة للعائدين ما تزال لم تتحقق مع قلة الخدمات وصعوبات في التأقلم، مؤكدا بان هناك أكثر من ٤ آلاف نازح وعائد يفتقرون لوثائق هويات مدنية رسمية تعيق حصولهم على خدمات ورعاية اجتماعية وتعليم.كما جاء في التقرير انه منذ تحرير المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش، فان الأزمة الإنسانية في العراق انتقلت من مرحلة الازمة الإنسانية الحرجة الى مرحلة التنمية المستدامة في وقت ما تزال تستمر فيه جهود إعادة الاعمار وبرامج تعزيز الاستقرار في هذه المناطق، وبسبب تحسن الوضع الأمني فان نسبة كبيرة من النازحين رجعوا لمناطقهم الاصلية، واعتبارا من حزيران ٢٠٢٣ عاد ما يقارب من ٥ ملايين نازح لمناطقهم الاصلية، في حين ما يزال ١,١ مليون شخص يعيشون حالة نزوح. وتذكر المفوضية الأوروبية في تقريرها انه رغم انتهاء مرحلة الحرب ووجود برامج تعزيز استقرار وإعادة اعمار وتعهدات حكومية بتحسين الخدمات ووضع نهاية لحالة النزوح، فان هناك حالات عديدة ما تزال قائمة متعلقة باحتياجات إنسانية لنازحين، حيث الحلول المستدامة لم يتم تحقيقها لهم، وان جمعية، وورلد وايد ديسشن ٢٠٢٤، صنفت الوضع الإنساني لهؤلاء في العراق على انه ازمة منسية تتمثل بوضع انساني شديد القسوة ومزمن.وفي إقليم كردستان يعيش نازحون في مخيمات ومواقع سكنية أخرى غير رسمية. ومع غلق معسكرات النازحين في العراق الفيدرالي فان اغلبهم يعيشون

الان في مواقع نزوح بديلة غير رسمية بظروف معيشية سيئة والافتقار للحصول على خدمات عامة. وعندما يأتي الحديث حول إيجاد حلول مستدامة، فان تأكيدا قويا يتم تكريسه على موضوع العودة ولكن يجب التأكيد أيضا على موضوع الاندماج المحلي للعائدين وإعادة توطينهم.(**المفوضية الأوروبية للمساعدات: ٤٣٣ ألف نازح عراقي بدون وثائق مدنية رسمية، نت)**

وحددت الدبلوماسية العراقية في حكومة السيد محمد شياع السوداني، جملة من المهام والأولويات التي تقوم على انفتاح متوازن، بين إقامة أقوى وأمتن العلاقات مع دول العالم ولكنها بنفس الوقت تتمسك بثوابت الاستقلال وحفظ سيادة البلد ومصالح شعبه ،فإن العراق يعمل على اتباع دبلوماسية لبناء السلام وحفظ الأمن والاستقرار على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية، في إطار تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وضمان المصالح المتبادلة بين العراق ودول الجوار عبر الانفتاح على الاستثمارات الاقتصادية الصناعية والزراعية والسياحة والخدمات، وإيجاد حلول لمشكلات وتحديات المياه والبيئة والتجارة الإقليمية في اطار مبادئ وأهداف (مؤتمر بغداد ١) و(مؤتمر بغداد ٢)، والاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين العراق ودول الجوار، وبين العراق والولايات المتحدة الأميركية، بجانب الاتفاقيات مع الصين ودول الاتحاد الأوروبي خصوصا فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وبما يعزز التضامن والتعاون والشراكة.**(الدبلوماسية العراقية انفتاح متوازن،نت)**وقد أكدت بعثة الاتحاد الاوروبي في العراق في ٢٠ اذار ٢٠٢٣، بان ملف برامجها التنموية في العراق حالياً بلغ ٤١٠ ملايين يورو مع ٤٥ مشروعاً قائماً، وقالت بعثة الاتحاد الاوروبي في العراق، في بيان ورد لوكالة شفق نيوز، إن "حكومة العراق والاتحاد الاوروبي عقدا الاجتماع الأول للجنة الفرعية للتعاون الانمائي ضمن اتفاقية الشراكة والتعاون بين العراق والاتحاد الاوروبي، في بروكسل، حيث أكد الجانبان على الاهمية الكبيرة للعلاقات الثنائية السياسية والاجتماعية–الاقتصادية الآخذة بالتحسن والنمو والتي تدفعها القيم المشتركة والمصالح العامة"، مبينة أن "اللجنة الفرعية ناقشت البرامج والمشاريع الأكثر أهمية في التعاون المالي." وأكدت أن "الاتحاد الأوروبي يبقي ملتزمًا التزامًا كاملًا بدعم العراق وشعبه ومجتمعاته ومؤسساته، بصفته شريكًا تنمويًا رئيسيًا للعراق، وهناك المزيد من المشاريع قيد التحضير ، كما تم الاتفاق على الإجراءات العملية مع حكومة العراق، وأخذ الخطة الوطنية للتنمية في نظر الاعتبار عند تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع."وأشارت البعثة إلى أن "أكثر المجالات ذات الصلة في التعاون هي تنمية القطاع الخاص، وتوفير فرص العمل للمواطنين الشباب في العراق، والتغير المناخي، ومكافحة الفساد، والحماية الاجتماعية، والتعليم والهجرة، حيث تساهم هذه البرامج في حداثة العراق واستقراره، وهذا هو رد الاتحاد الأوروبي على الهجمات العسكرية والمحاولات من قوى داخل العراق ومن جهات عدائية في المنطقة لوقف التنمية الاقتصادية والسياسية الايجابية للعراق."ومن أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة، اتفق الجانبان على رفع منهج التعاون المشترك الى مستوى أعلى، عن طريق التحرك تدريجيًا تجاه المزيد من الاستثمار، وعدم الاعتماد على المُنَح فقط.

ويمكن تحقيق هذا عن طريق الاستفادة من إمكانيات المؤسسات الاوروبية المالية لتحشيد الموارد من أجل التدابير الخاصة بالبنى التحتية."واكدت البعثة بانه يمكن للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)والبنك الاوروبي للاستثمار (EIB) ان يصبحان شريكين رئيسيين للاستثمار في النقل والطاقة والمياه والربط الشبكي، وكل هذا سيسمح للاقتصاد العراقي بالتنوع مما يجعل البلد أقل اعتمادًا على الموارد الأحفورية."وأوضحت أن "الجانبين اتفقا على الاستمرار في المزيد من العمل على المجتمع المدني في السعي نحو الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان"، مؤكدة أنه "شارك في رئاسة الاجتماع وكيل الوزير في وزارة التخطيط العراقية ماهر جوهان، ونائب رئيس وحدة الشرق الأوسط وأواسط آسيا في المديرية العامة للشراكة الدولية لدى المفوضية الاوروبية اليساندرو فيلا. وافتتح الاجتماع السفير أحمد تحسين برواري رئيس بعثة العراق لدى الاتحاد الأوروبي، ونائبة المدير العام للشراكة الدولية في المفوضية الأوروبية مريام فران."وختمت بالقول أن "تشكيل هذه اللجنة الفرعية للتنمية قد تم الاتفاق عليه رسميًا في المجلس التعاوني بين الاتحاد الاوروبي والعراق المنعقد في ٢٠ آذار ٢٠٢٣ والذي شارك في رئاسته الممثل الأعلى للاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الامنية / نائب رئيس المفوضية الاوروبية جوسيب بوريل، ووزير الخارجية العراقي فؤاد حسين(**الاتحاد الأوروبي: ملف برامجنا التنموية في العراق بلغ ٤١٠ ملايين يورو مع ٤٥ مشروعاً** نت)

ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه :هل من الممكن ان تؤدي بعض الازمات الثنائية مع بعض دول الاتحاد الاوربي الى نفي كافة المبادرات وخطط العمل القائمة بين طرفي المعادلة العراق + الاتحاد الاوربي وهذا ما حدث عندما قام العراق بطرد السفيرة السويدية فقد شكّل قرار الحكومة العراقية، بطرد السفيرة السويدية وقطع العلاقات مع بلدها، نقطة تحوّل في العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي، ما سيترك آثاراً سلبية كبيرة على تلك العلاقات، خصوصا وأنها تزامنت مع تكرار الاعتداء الذي تعرضت له السفارة السويدية للمرة الثانية دون أن تنجح الحكومة بحمايتها، بحسب مراقبين بينوا أيضا أن إدانة بغداد لحرق المبنى لن تُهدئ من الموقف الدولي، حيث كان عليها اللجوء للطرق الدبلوماسية ومنع العنف.(**ازمة العراق مع السويد** ، نت) وهذا يعني ان بناء سياسة العراق الخارجية سوف تبقى عملا مستمرا وسوف تثمر عنه نتائج ايجابية ، وبالنتيجة فان العمل الدبلوماسي هو اهم خطوة لايصال رسالة صانع القرار السياسي الخارجي ولتنفيذ اهداف السياسة الخارجية لاية دولة في العالم .فهنالك تمثيل دبلوماسي لكلا الطرفين العراقي والاوربي ويوضح الجدولين (١و٢) نوع التمثيل الدبلوماسي

جدول رقم ١ التمثيل الدبلوماسي لدول الاتحاد الاوربي في بغداد

ت	الدولة	مستوى التمثيل	ت	الدولة	مستوى التمثيل
١	الاتحاد الاوربي	بعثة	١٠	بريطانيا	سفارة
٢	فرنسا	سفارة	١١	اسبانيا	سفارة
٣	ايطاليا	سفارة	١٢	السويد	سفارة
٤	المانيا	سفارة	١٣	هولندا	سفارة

٥	كرواتيا	سفارة	١٤	اليونان	سفارة
٦	الدنمارك	سفارة	١٥	بلغاريا	بعثة
٧	هنغاريا	سفارة	١٦	بولونيا	بعثة
٨	رومانيا	سفارة	١٧	تشيكيا	سفارة
٩	قبرص	بعثةعمان الاردن	١٨	البرتغال	سفارة ابو ظبي

المصدر (ستار الجابري،٢٠١٧، ١١٨)

جدول رقم ٢ يوضح التمثيل الدبلوماسي العراقي في دول الاتحاد الاوربي

ت	الدولة	مستوى التمثيل	ت	الدولة	مستوى التمثيل
١	الاتحاد الاوربي	سفارة	١٣	البرتغال	سفارة
٢	بريطانيا	سفارة	١٤	هولندا	سفارة
٣	فرنسا	سفارة	١٥	النمسا	سفارة
٤	المانيا	سفارة	١٦	فنلندا	سفارة
٥	اسبانيا	سفارة	١٧	النرويج	سفارة
٦	بلجيكا	سفارة	١٨	ايطاليا	سفارة
٧	لوكسمبورغ	سفير غير مقيم	١٩	رومانيا	سفارة
٨	جمهورية التشيك	سفارة	٢٠	ايرلندا	سفير غير مقيم
٩	السويد	ـــــ	٢١	بلغاريا	سفارة
١٠	الدنمارك	سفارة	٢٢	سلوفاكيا	سفارة
١١	اليونان	سفارة	٢٣	بولندا	سفارة
١٢	هنغاريا	سفارة	٢٤	لاتفيا	سفير غير مقيم

المصدر (ستار الجابري ،٢٠١٧ ، ١١٨)

والتساؤل الذي يطرح نفسه :هل ركز العراق في سياسته الخارجية من خلال دبلوماسيته على دولة معينة بذاتها في الاتحاد الاوربي ام كان التعامل على وفق سياق واحد ،هنالك بعضا من دول الاتحاد الاوربي هي نفسها ركزت اهتمامها على اقامة علاقات وثيقة مع العراق وخاصة المانيا والتي بدأت منذ عام ٢٠٠٣ فقدمت المانيا فور انتهاء الحرب مساعدات بقيمة ٢٤ مليون يورو ،و كان العراق من اهم مستوردي للمنتجات الالمانية فقد بلغت قيمة المبادلات بين الطرفيين بلغت عام ٢٠٠٧ بحدود ٣١٩ مليون يورو من المنتجات في حين بلغت قيمة الواردات الالمانية الى العراق عام ٢٠٠٩ ما قيمته (٣،٨٦) مليون يورو اما قيمة الصادرات الالمانية الى العراق فبلغت بحدود (٥، ٣٠٤) يورو ، واسهمت المانيا كذلك في مجال تشييد عدد من المؤسسات التي تضررت خلال مدة الحرب وتم تحديد رحلات لغرضالتدريب وبرامج التعليم المهني واستقبلت المانيا ٢٥ دبلوماسيا عراقيا في دورة تدريب باشراف وزارة الخارجية الالمانية (ستار الجابري ،٢٠١٧، ١١٢)

ولاجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوربي لابد من وجود وسائل اخرى مضافة للدبلوماسية ومنها (الاستقرار السياسي .الأمن والسلامة .الإصلاحات الاقتصاديَّة.تطوير البنية التحتيَّة .التبادل الثقافي وبرامج التعليم النشط .أطر التعاون الاقتصادي .تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.تطوير سياسات صديقة للمستثمرين .علاقات دبلوماسيَّة نشطة للغاية .تطوير إدارة

الأزمات .البروتوكولات الثنائيَّة .الاجتماعات والحوارات الثنائيَّة المستمرة .إنشاء مراكز أو معاهد للتبادل الثقافي .وأخيراً تطوير سجل النجاح العراقي والذي يمكن من خلاله تسليط الضوء بوضوحٍ على المشاريع التعاونيَّة والاستثمارات الناجحة لبناء الثقة وإظهار فوائد العلاقة لكلا الطرفين العراق مع الاتحاد الاوربي ،ومن خلال التركيز على هذه الجوانب والعمل المستمر على تحسسنها لابد أنْ تعزز هذه البيئة الثقة والاستقرار والمنفعة المتبادلة، ما يؤدي في النهاية إلى علاقاتٍ أقوى وزيادة التعاون بين الطرفين ،اذن فمن الضروري:

١. الاهتمام بتفعيل دور العراق في المنظمات الاقليمية والدولية مثل الامم المتحدة والاتحاد الاوربي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي

٢. بناء الثقة مع الشعوب وتاكيد اواصر الصداقة مع الدول الاخرى والعمل على تحقيق المصالح المشتركة ومراعة الشرعية الدولية والالزام بالمعاهدات والقوانين

٣. تطوير شبكة العلاقات الثقافية والاقتصادية والامنية والرياضية والفنية وتوظيفها لتحقيق تعاون وثيق .من خلال تحقيق التوازن في السياسة الخارجية حيث تقوية وسد الثغرات والسلبيات التي تعيق انجاح السياسة الخارجية (كوثر عباس ،١٤)

٤. الزام الدبلوماسي ان يتسلح بالمعرفة الواسعة في فن المفاوضات من حيث اصوله وضوابطه وحرفيته وهي اتفاقية دولية تحدد الاجراءات والضوابط الخاصة بعمل الدبلوماسي بين الدول وتبين الحقوق والواجبات الخاصة بافراد البعثات الدبلوماسية .

واخيرا تبقى الدبلوماسية هي الاداة الاولى من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة وتعد كذلك الوسيلة الاولى لتحقيق السلام في حركة تفاعل المجتمع الدولي

قائمة المصادر باللغة العربية:

المصادر باللغة العربية :

١- بادكار ، طالب رشيد . ٢٠١٥ . *اسس القانون الدولي العام* . الطبعة الاولى . بيروت : منشورات زين الحقوقية.
٢- صيوح ، لؤي . " دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية " . *مجلة جامعة تشرين* . العدد ٩.
٣- توفيق ، سعد حقي . ٢٠٠٦ . *مبادئ العلاقات الدولية* . الطبعة الثالثة . بيروت : دار وائل للنشر والتوزيع .
٤- نيسان ، علي حسن . ١٩٩٧ . عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية . اطروحة دكتوارة (غير منشورة) . كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.
٥- الربيعي ، كوثر عباس . ٢٠١٠ . " سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص " . *مجلة دراسات دولية* . العدد٤٤ .
٦- النعيمي ، احمد نوري . ٢٠٠١ . *السياسية الخارجية* . بغداد : وزارة التعليم العالي .
٧- سليم ، محمد السيد . ١٩٩٨ . *تحليل السياسة الخارجية* . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.

٨- زهرة ، عطا محمد . ٢٠٠٢ . " نظرية الدور في السياسة الخارجية " . *المجلة القطرية للعلوم السياسية* . بغداد . العدد ٣ .

٩- هلال ، علي الدين . ١٩٨٩ . *امريكا والوحدة العربية* . الطبعة الاولى . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

١٠-خميس ، خلود محمد . ٢٠١٠ . " السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية " . *مجلة دراسات دولية* . العدد ٤٤ .

١١-الجابري ، ستار جبار . ٢٠١٧ . " العراق والاتحاد الاوربي نحو شراكة إستراتيجية " . *مجلة دراسات دولية – جامعة بغداد* . العدد ٢٢٠ .

١٢- محمد ، امنة . ٢٠١٠ . " السياسية الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوروبي بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية " . *مجلة دراسات دولية* . العدد ٤٤ .

١٣- خميس ، خلود محمد . ٢٠٠٦ . " العلاقات العراقية – الالمانية وافاق تطورها " . *مجلة دراسات دولية* . العدد ٣١-٣٢ .

١٤- اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الاوروبي والعراق . على الرابط الالكتروني : www.eeas.europa.eu/iraq/alathad-alawrwby-walraq// .

١٥- إستراتيجية الاتحاد الاوربي للعراق . على الرابط الالكتروني التالي : https://www.eeas.europa.eu/iraq/alathad-alawrwby-Jwalraq_ar?s=)١٩٩#١١٨٦٨ .

قائمة المصادر باللغة الانكليزية :

1- Badkar, Talib Rashid. 2015. Foundations of Public International Law. First Edition. Beirut: Zain Legal Publications.
2- Sayyouh, Louay. "The Role of Diplomacy in Strengthening International Relations". Tishreen University Journal. Issue 9.
3- Tawfiq, Saad Haqi. 2006. Principles of International Relations. Third Edition. Beirut: Wael Publishing and Distribution House.
4- Nisan, Ali Hassan. 1997. The Foreign Policy Decision-Making Process in the Kingdom of Saudi Arabia. PhD Thesis (Unpublished). College of Political Science - University of Baghdad.
5- Al-Rubaie, Kawthar Abbas. 2010. "Iraq's Foreign Policy between Constraints and Opportunities". Journal of International Studies. Issue 44.
6- Al-Naimi, Ahmed Nouri. 2001. Foreign Policy. Baghdad: Ministry of Higher Education.
7- Salim, Muhammad Al-Sayyid. 1998. Foreign Policy Analysis. Cairo: Egyptian Renaissance Library.
8- Zahra, Atta Muhammad. 2002. "Role Theory in Foreign Policy". Qatar Journal of Political Science. Baghdad. Issue 3.
9- Hilal, Ali Al-Din. 1989. America and Arab Unity. First Edition. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
10- Khamis, Kholoud Muhammad. 2010. "Iraqi Foreign Policy Towards the Kingdom of Saudi Arabia". Journal of International Studies. Issue 44.
11- Al-Jabiri, Sattar Jabbar. 2017. "Iraq and the European Union Towards a Strategic Partnership". Journal of International Studies - University of Baghdad. Issue 220.
12- Muhammad, Amina. 2010. "Iraqi Foreign Policy Towards the European Union after 2003 and Its Future Prospects". Journal of International Studies. Issue 44.

13- Khamis, Kholoud Mohammed. 2006. "Iraqi-German relations and prospects for their development". Journal of International Studies. Issue 31-32.
14- Partnership and Cooperation Agreement between the European Union and Iraq. On the following electronic link: //www.eeas.europa.eu/iraq/alathad-alawrwby-walraq .
15- European Union Strategy for Iraq. On the following electronic link: https://www.eeas.europa.eu/iraq/alathad-alawrwby-Jwalraq_ar?s=)199#11868.